

زارة المالية والاقتصاد

مكتب الوزير

الكوبت في: ١٤ شــوال ١٤٠٦ هـ

الموافق: المتعطية ١٩٨١ع

الادارة: ١/٢/١٦/١ ٢٤٥٦

قرار وزاري رقم ﴿ أَ لَسَنَةَ ١٩٨٦م بِخُمُونَ رَفَعَ الْحَدُّ الْأَقْمَىٰ لَلْرَسُومُ الْتِي يَمَكُنَ تَحْمَيلُهَا عَنْ طَرِيبَةِ الْطَوابِسَعِ الْمَالَيْسَةُ

- بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨م بقواعد اعــــداد الميزانيات العامة والرقابه على تنفيذها والحساب الختامي .

تقرر ما يلي :

مادة أولى :

======

يكون الحد الآقسى للرسوم التي يمكن تحصيلها عن طريق الطوابع الماليـــة خمسة وعشرين دينارا بدلا من خمسة دنانير ،

مادة ثانية :

=====

يتم تحصيل قيمة أية رسوم تزيد عن هذا الحد نقدا بعوجب ايصالات .

بادة ثالثة :

تكون فشات الطوابع الممالية التي تقوم وزارة المالية والاقتصاد بتسليمها للجهات الحكومية على النحو التالي :

٢٥٠ فلس ، ٥٠٠ فلس ، ١ دينار ، ٢ دينار ، ٥ دناتير ، ١٠ دنانير ٠

مادة رابعة :

========

يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٦م

ورير المالية والاقتصاد